

الاربعينات، قام نادي البحرين بالاستفادة من «عضوية الشعاعين عبدالرحمن المعاودة وقاسم الشيراوي في اقامة الامسيات الشعرية المتنوعة في الكثير من المناسبات». كما طبع النادي قصائدهما وباعها للجمهور، ثم ارسل «الدرهم المتحصلة من ريع قصيدتي المعاودة والشيراوي المخصصة الى اللاجئين العرب في فلسطين، وذلك الى فخامة شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية»^(١٢). وعلى الرغم من تواضع المبالغ، وشحنتها في ذلك الوقت، الا انها كانت تحمل دلالات معنوية ورمزية عالية، مبرزة الموقف التضامني مع الشعب الفلسطيني في اثناء محنته وويلاته. اما مثقفو «الحلقة البحرانية»، التي أسست في العام ١٩٤٦، فقد ترعرعوا في أحضان الجامعة الاميركية، في بيروت، التي كانت تضح، وتعيج، بمختلف التيارات السياسية، «وكان الطلبة العرب يفدون من فلسطين والاردن والعراق والخليج، وحتى من مصر»^(١٣). هذا المناخ الطلابي الحماسي، الذي تزامن مع عام النكبة والتقسيم، خلق أجواء من التوتر والانفعال والانبعث القومي بكل اتجاهاته، وصعد النهوض المعادي للاستعمار، فساهم أعضاء الحلقة في جمع التبرعات الخاصة بالقضية الفلسطينية، والعمل بكافة الاشكال الداعمة لها في البحرين، وضمن أنشطة الطلبة العرب في الجامعة الاميركية^(١٤).

هذا التراث الوطني والتعاطف الوجداني واصل نهجه الجيل اللاحق من المثقفين والطلاب والنساء والشبيبة، في جميع المؤسسات والهيئات، بأساليب ووسائل مختلفة، في سبيل دعم الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة. على ان السلطات البحرانية حاولت محاصرة التحركات قدر الامكان، ومنع التجمعات العامة بموجب قانون الطوارئ، وتحريم كل أنواع المهرجانات الخطابية. بل وصل الامر الى منع كل أشكال قابلة لأن تثير الرأي العام وحماسه، حتى وأن كان ذلك حفلة غنائية. وكان موقف السلطات الراض لحضور مارسيل خليفة الى البحرين، واحياء أمسية غنائية على شرف الانتفاضة، مؤشراً اعتيادياً الى السلوك السياسي التحفظي في البحرين؛ ولا يمكن ادراج تلك التبريرات المستتلة تحت يافطة المحاذير المبالغ فيها إلا في اطار العقلية الامنية والاعلام المحافظ.

العقلية الاستعمارية وسياسة التوظيف

لا شك في ان السياسة البريطانية تميّزت، في البحرين وفي منطقة الخليج، خلال عقود من الزمن، بسياسة التمييز العرقي والتسلط، محاولة استخدام اسلوب «فرق تسد» عبر وسائل مختلفة، حتى وأن كانت أساليب اثنية، على الرغم من ادعاء البريطانيين بأنهم يحترمون حقوق الانسان. فقد قيّدت السلطات البريطانية، على الدوام، الهجرة العربية الى البحرين، وخصوصاً من فلسطين والعراق وسوريا وغيرها؛ وتحاشت المؤسسات الاستعمارية، في حينها، الاعتماد، في التوظيف، على العنصر العربي. ولولا الاحتياجات الضرورية، في مجالات معينة، كالتعليم، لمنع البريطانيين دخول العرب بشكل تام، تحاشياً ودرءاً للتأثيرات السياسية على أهالي البحرين. ومع كل أشكال التضييق والمطاردة والرصد، لم تستطع السلطات، في احيان كثيرة، تحقيق مآربها، مع تأكيد نجاحها في المجالات الاخرى، وبالذات في شركة النفط، كأهم مؤسسة قابلة للتفاعل السياسي. فالكادر الوظيفي لشركة النفط شغل من العنصر الهندي والباكستاني، الذي تركّز في قطاع الخدمات والمهن الحكومية المختلفة.

لقد كان معروفاً عن المستشار البريطاني، تشارلز بلغريف، كراهيته للعرب وخوفه منهم، ومن تأثيرات المناخ الثقافي والسياسي في الطلبة في الجامعة الاميركية في بيروت والجامعات المصرية. وهذه لم تكن ارادته ورغباته وحسب، بل توجهاً بريطانياً عاماً في المنطقة، كجزء من سياسة بريطانية مرسومة حول «مسألة التوظيف والهجرة». فقد شهدت منطقة الخليج، حينذاك، تدفقاً «ونزوحاً فلسطينياً